

## سير الأمانة العامة للحكومة و نشاطها خلال سنة 2002

تسهر الأمانة العامة للحكومة في إطار التنسيق القانوني لنشاطات الحكومة على الإعداد النهائي للنصوص التشريعية والتنظيمية المقترحة من قبل القطاعات الوزارية قبل عرضها على توقيع السلطات المؤهلة أو إرسالها حسب الحالة إلى مؤسسات المصادقة أو المراقبة (مجلس الوزراء، مجلس الحكومة، مجلس الدولة، المجلس الشعبي الوطني، المجلس الدستوري).

يتمر إجراء التشاور والتنسيق للنشاط القانوني المعياري للحكومة بعدة مراحل التي تخص في غايتها ضمان مشاركة واسعة لأعضاء الحكومة في إعداد النصوص وضمان الإنسجام والتوافق للنصوص القانونية الواجب إعدادها. وفي هذا الإطار يتلقى الأمين العام للحكومة مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية التي تبادر بها السلطات التنفيذية<sup>1</sup> الذي يخضعها لدراسة أولية من طرف المديريات المتخصصة للأمانة العامة للحكومة للتحقق، على المستوى القانوني، مطابقتها للإطار القانوني المعمول به والأهداف الواجب أن تحققها.

يتم إطلاع السلطة المبادرة بالملاحظات المحتملة قصد التكفل بها عند الاقتضاء.

يوزع المشروع، في صياغته الأولية أو المعدلة على أساس الملاحظات الأولية المقدمة من طرف المصالح القانونية للأمانة العامة للحكومة، إلى مختلف القطاعات الوزارية من أجل إبداء الآراء والملاحظات سواء على مستوى الموضوع أو الشكل<sup>2</sup>.

توزع أيضا بانتظام كافة النصوص المقترحة إلى مصالح رئاسة الجمهورية ومصالح السيد رئيس الحكومة.

تعد توجيهات وتقدير الجدوى لهذه السلطات العليا حاسمة بالنسبة للتبعات المخصصة للنصوص.

<sup>1</sup> تعود المبادرة بالنصوص أساسا لأعضاء الحكومة غير أن سلطات أخرى يمكنها أن تعمل في هذا الاتجاه (محافظ بنك الجزائر - رئيس لجنة مراقبة عمليات البرصة).

يبقى من البديهي أن مصالح رئاسة الجمهورية ومصالح رئيس الحكومة يمكنها المبادرة مباشرة بمشاريع النصوص التشريعية الضرورية لإنجاز برامجها أو ممارسة صلاحياتها.

<sup>2</sup> يتعين الإشارة إلى أن عدة وزارات تصل ردودها متأخرة على طلبات الرأي رغم الاستعجال المؤكد وأكثر من ذلك تمتنع عن إبداء أي رأي مكتفية بالصيغة "لا يثير هذا النص أي ملاحظة خاصة".

وعلى ضوء التوجيهات المستلمة والآراء والملاحظات المقدمة تنظم مصالح الأمانة العامة للحكومة اجتماعات عمل و تنسيق تضم ممثلي السلطات المبادرة بالنصوص وممثلي القطاعات المهمة أو المعنية مباشرة بالنص<sup>3</sup>.

يتعين الإشارة إلى أن إشراك ممثلي وزارة المالية وممثلي الوزير المنتدب المكلف بالإصلاح الإداري والوظيف العمومي وجوبا في هذه الاجتماعات ضروريا نظرا للآثار التي تحدثها النصوص في مجال المالية أو التزود بالوسائل البشرية التي تطلبها عادة النصوص المعروضة.

وعلى اثر اجتماعات التنسيق وعند حدوث إجماع، يعرض النص على إجراء المصادقة أو التوقيع من طرف الهيآت أو السلطات المؤهلة وفي حالة استمرار الخلاف، يعرض النص من طرف الأمين العام للحكومة على إجراء التحكيم.

ترسل مشاريع القوانين التمهيدية المصادق عليها في مجلس الحكومة إلى مجلس الدولة من طرف الأمين العام للحكومة من أجل إبداء الرأي الذي يرسل بعد إبدائه إلى الوزير المبادر بواسطة الأمين العام للحكومة قصد التكفل بعناصره وأعداد الصياغة النهائية لمشروع القانون الذي سيعرض على مجلس الوزراء<sup>4</sup>.

تجدر الإشارة أن الأمين العام للحكومة يتعين عليه أعداد الرأي القانوني المسبق الذي تشترطه المؤسسات المالية الدولية قصد السماح بتنفيذ اتفاقات القروض كما أنه يكلف بإرسال أدوات التصديق للاتفاقات والإتفاقيات الدولية إلى وزير الشؤون الخارجية. يتدخل الأمين العام للحكومة في العلاقات بين الحكومة والبرلمان عبر:

- إيداع المشاريع التي صادق عليها مجلس الوزراء على مكتب المجلس الشعبي الوطني،

- متابعة دراسة النص على مستوى غرفتي البرلمان (دراسة التقارير التمهيدية وتعديلات النواب)،

- تقديم النصوص التشريعية التي صادق عليها البرلمان إلى السيد رئيس الجمهورية قصد إصدارها بعد رأي المجلس الدستوري عند الاقتضاء.

<sup>3</sup> يكون مستوى تمثيل القطاعات الوزارية متفاوتة القيمة وعادة غير مستقر، وتكتفي الوزارات أحيانا بضمان تمثيل بسيط شكلي في اجتماعات التنسيق لا علاقة له بمستوى أو مضمون النص لمعرض على الدراسة.

<sup>4</sup> الوزير المبادر غير ملزم إجباريا بالتكفل بكل الملاحظات التي يبديها مجلس الدولة غير أنه يتعين عليه تبرير عدم التكفل بعناصر الرأي لتتوير مجلس الوزراء.

يضمن الأمين العام للحكومة ، في أقرب الآجال، نشر النصوص التي تمت المصادقة عليها وتوقيعها بكيفية نظامية في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

وفضلا عن هذه المهام التقليدية تعد مصالح الأمانة العامة للحكومة دراسات تساهم بها في دراسة ملفات ذات طابع وطني أو قطاعي مسجلة في إطار البرنامج الحكومي.

أما ما يتعلق بنشاطات الأمانة العامة للحكومة خلال السنة الحالية فيمكن الإشارة إلى مجموعة من الإصلاحات التي تدخل في إطار تجسيد برنامج الحكومة الذي صادق عليه المجلس الشعبي الوطني و كذلك البرامج القطاعية الرامية إلى ضمان نجاعته في الميدان، و تترجم هذه الإصلاحات عن طريق مجموعة من الإجراءات ذات البعد المؤسسي أو التنظيمي أو التقني تستلزم إعداد نصوص تشريعية و تنظيمية تختلف طبيعتها و مستوياتها و مضمونها و شكلها حسب القطاعات والنشاطات المزمع تنظيمها.

وتتمثل هذه الإصلاحات على المستوى القانوني في ذلك المجهود الرامي إلى تسهيل النشاطات القانونية للحكومة و تكييف التراتيب التشريعية والتنظيمية السارية المفعول مع الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الجديد.

ساهمت التدابير القانونية التي صودق عليها إثر القرارات التي اتخذها مجلس الوزراء و مجلس الحكومة و المجالس الوزارية المشتركة، على وجه الخصوص في مواصلة الإصلاحات في كثير من الميادين و التي نذكر منها ما يأتي:

- تكثيف علاقات التعاون الدولي في مختلف القطاعات،

- فتح المجال واسعا قصد إصلاح القطاعات الحساسة من بينها التربية، العدالة والإدارة و البريد والمواصلات.

- مواصلة الجهود الرامية إلى تشجيع الاستثمار ولا سيما الأجنبي منه في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية والمناجم،

- دعم النشاط الاجتماعي للدولة تجاه الشرائح الواسعة و ذلك باقتراح إجراءات جديدة تتعلق بالتلاميذ المتمدرسين وبالسكن الاجتماعي،

- إدخال إصلاحات في مجال توفير السكن عن طريق البيع بالإيجار،

- إعادة تنظيم القطاعات الوزارية بما يكفل اضطلاعا أحسن بمهام الخدمة العمومية والتحديات التي تواجه البلاد في شتى الميادين.

و في هذا المنظور، و في إطار صلاحياتها في ميدان تنسيق النشاط القانوني للحكومة و مراقبة مطابقة النصوص المقترحة، قامت الأمانة العامة للحكومة خلال سنة 2002 بدراسة ونشر 978 نصا تشريعيًا وتنظيميًا و 918 قرارًا فرديًا.

---

## خلاصة

---

إن الأمانة العامة للحكومة مدعوة أكثر من أي وقت مضى، على ضوء المهام المسندة إليها والأعباء التي يجب أن تتحملها في مسار تطبيق الإصلاحات على النحو الذي شرع به فيها السيّد رئيس الجمهورية والرامية إلى إقامة دولة القانون، ودعم الاستقرار، وترسيخ الديمقراطية، وتقوية الوئام المدني و اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي، إلى تعزيز عملها في مجال التكيف مع التحولات العميقة التي تشهدها البلاد في مجال التعددية السياسية، و تحرير اقتصادها، و تغيير هيكلها الاجتماعية والثقافية.

وأمام هذه المتطلبات، يجب بذل المزيد من الجهود المعتبرة من أجل تعزيز وسائل الأمانة العامة للحكومة البشرية والتقنية عن طريق عصنة تجهيزاتها وتحسين تأطيرها.

إن هذه الجهود من شأنها أن تسمح بتحسين قدراتها في معالجة المعلومات القانونية الضرورية للنشاط القانوني للدولة.